

الرباط . صليحة بجراف

الفرق البرلمانية تستفسر الأخ الأعرج بخصوص ما أسمته بـ«رداءة البرامج القناتين العموميتين» في رمضان والأخ مبديع يؤكد أن الوضع مبني على تراكمات ويدعو الوزارة إلى إيجاد الحلول المناسبة



استفسرت فرق برلمانية مجلس النواب الأخ محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال بسبب ما وصفته بـ«رداءة البرامج التلفزيونية لشهر رمضان» على القنوات العمومية. وتساءلت الفرق البرلمانية، عن أسباب جعل تلك المؤسسة الإعلامية، تدار بنفس الشخص والوجه وبنفس البرامج لعدة سنوات؟ لاسيما وأن موضوع «رداءة البرامج المقدمة، تطرح كل رمضان دون نتيجة».

أما الفريق الحركي فقد ارتأى الدفاع عن الوزير الأخ الأعرج، حيث قال الأخ محمد مبديع رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب «السيد الوزير أنتم غير مسؤولين عن هذا الوضع الذي وصل إليه القطاع».

وأوضح رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب أن هذا الوضع مبني على تراكمات، وأضاف مخاطبا الأخ الأعرج «عليكم سيد الوزير تقديم الحلول المناسبة لعلاج الوضع».

في أجوبة وزير الثقافة والاتصال على أسئلة الفرق البرلمانية بمجلس النواب

الأخ الأعرج يكشف دور «الهاكا» في السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر في ميدان السمعى البصري وطريقة تدبير طلبات العروض بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة



الشكايات يجب أن توجه إلى «الهاكا»

لهذه الدفاتر بشكل حصري. وبعد أن استعرض الوزير المقتضيات الدستورية والتشريعية والتنظيمية التي تنظم طريقة مراقبة البرامج التلفزية المدرجة ضمن المجال السمعى البصري، أكد حرص الوزارة على تفعيل المقتضيات المنظمة للهيئة العليا للاتصال، حيث تنص المادة الثالثة من القانون 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا على أن المجلس الأعلى للاتصال السمعى البصري يسهر على مراقبة تقييد معاهدي الاتصال بالقطاعين العام والخاص بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال الاتصال السمعى البصري، وبينود دفاتر حملاتهم، مضيفاً أن المادة الرابعة من القانون، تنص على أن من بين اختصاصات المجلس الأعلى إصدار العقوبات على المخالفات المرتكبة من لدن معاهدي الاتصال

والسمعي البصري، أو تقديم اقتراحات في شأن العقوبات المترتبة عليها إلى السلطات المختصة، وفقاً للتشريع الجاري به العمل ولدفاتر حملات المتعهدين.

وأشار إلى أن المادة 7 من القانون السالف الذكر تنص أيضاً على أن المجلس الأعلى للاتصال السمعى البصري يتلقى من رئيسي مجلسي البرلمان أو رئيس الحكومة أو المنظمات السياسية أو الثقافية أو جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام ومجال الجهات، شكايات متعلقة بخرق أجهزة ومتعهدي الاتصال للقوانين والأنظمة.

وخلص الوزير إلى أن المجلس الأعلى للاتصال السمعى البصري يبحث الشكايات المذكورة ويتخذ في شأنها الإجراءات المنصوص عليها في القوانين أو الأنظمة المطبقة على الخالفة.

قال الأخ محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال، الاثنين بالرباط، إن الهيئة العليا للاتصال السمعى البصري تتولى السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر في ميدان السمعى البصري، والحق في المعلومة في ميدان السمعى البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

وأبرز الأخ الأعرج، في معرض جوابه على سؤال شفوي حول موضوع «مراقبة البرامج التلفزية» تقدم به فريق التجمع الدستوري بمجلس النواب، أن الهيئة هي الخول لها، بمقتضى القانون، مهمة السهر على مراقبة احترام معاهدي الاتصال السمعى البصري العمومي والخاص للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الاتصال السمعى البصري، وكذا لمضمون دفاتر حملاتهم والتي تراقب مدى احترامهم

وفي رده على سؤال شفوي خاص بـ«طريقة تدبير طلبات العروض بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة» تقدم به فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أكد الأخ الأعرج أن تدبير طلبات العروض يتم عبر آلية طلبات العروض المتضمنة في دفتر التحملات المتعلق بشروط وأشكال إبرام عقود الإنتاج الخارجي والمشارك للبرامج.

وأوضح وزير الثقافة والاتصال أن دفتر التحملات المتعلق بشروط وأشكال إبرام عقود الإنتاج الخارجي و المشترك للبرامج

طلبات العروض بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وفق دفتر التحملات

وعن كيفية انتقاء ودراسة المشاريع، أشار الأخ الأعرج إلى أنها يتم من طرف لجنة انتقاء مشاريع البرامج المحدثة بالشركة والتي تضم ثمانية (08) أعضاء، يمثل أربعة (04) منهم الشركة، وثلثة (03) من الفعاليات في المجال المعنية، وبالإضافة إلى عضو من الميدان الأكاديمي متخصص في السمعى البصري، خُدد تركيبتها باقتراح من الرئيس المدير العام ويصادق عليها المجلس الإداري للشركة.

وعادة ما يتم الاتفاق على ذلك بشكل تعاقدي بين طرفي الإنتاج المشترك، وبخصوص مساطر اللجوء إلى الإنتاج الخارجي والمشارك - بضيف الوزير - أن دفاتر حملات كل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صوريا القناة الثانية تنص على التزام هذه الشركات بمعايير الإنصاف والشفافية في التعامل مع المنتجين وبتشجيع المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص في قطاع الإنتاج السمعى البصري، وذلك بناء على ضوابط خُدد اختيار المشاريع وإجازها وبثها.

تعود جميع حقوق البث المتعلقة به للشركة المنتجة، حيث تتم مناقشة بيع هذه الحقوق في إطار تعاقدي: البرامج السمعى البصرية التي تنتجها شركات الإنتاج عبر آلية طلبات العروض والتي تكون فيها هذه الشركات مجرد «منتج منفذ». ثم الإنتاج المشترك والذي يهتم البرامج السمعى البصرية التي تشترك في إنتاجها الشركة الوطنية وشركة إنتاج خاصة، وفي هذه الحالة، فإن حقوق البث المتعلقة بالإنتاج المعنى تعود للطرفين كل بحسب النسبة التي ساهم بها في الإنتاج.

السمعى البصرية، يميز بين ثلاثة أنواع من الإنتاجات السمعى البصرية هي الإنتاج الداخلي وتهتم البرامج السمعى البصرية المنتجة مباشرة من قبل الشركة، والإنتاج الخارجي ويهتم البرامج السمعى البصرية التي تم إنتاجها من طرف شركات إنتاج خارجية، والتي يمكن التمييز بين نوعين من البرامج السمعى البصرية من إنتاج خارجي وتتضمن البرامج التي تنتجها شركات الإنتاج ومن ميزانياتها الخاصة حيث تسمى هذه الإنتاجات «إنتاج خارجي جاهز للبث» والذي

وفي رده على سؤال شفوي خاص بـ«طريقة تدبير طلبات العروض بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة» تقدم به فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أكد الأخ الأعرج أن تدبير طلبات العروض يتم عبر آلية طلبات العروض المتضمنة في دفتر التحملات المتعلق بشروط وأشكال إبرام عقود الإنتاج الخارجي والمشارك للبرامج.

وأوضح وزير الثقافة والاتصال أن دفتر التحملات المتعلق بشروط وأشكال إبرام عقود الإنتاج الخارجي و المشترك للبرامج

في سؤالين باسم الفريق الحركي بمجلس النواب



الأخت بل قساوي تتساءل عن التدابير المتخذة لإنجاح امتحانات البكالوريا

تساءلت الأخت حكيمة بل قساوي عضو الفريق الحركي بمجلس النواب، أول أمس الإثنين، في سؤال شفوي أتى حول امتحانات البكالوريا، موجه إلى كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي عن الاستعدادات والإجراءات المتخذة من طرف الوزارة حتى تمر هذه العملية في ظروف جيدة، وفي جو سليم خال من أي غش أو تجاوزات؟

وقالت الأخت بل قساوي في سؤال باسم الفريق الحركي بمجلس النواب: «ونحن على أبواب نهاية السنة الدراسية، وأن التلاميذ بأقسام البكالوريا يستعدون لحوض غمار امتحانات البكالوريا، هذه الأخيرة التي ستؤهلهم للولوج إلى الجامعات والمعاهد العليا، ومعلوم كذلك أن الوزارة قد اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات لاجتياز هذه الامتحانات، فما هي السبل المنتهجة لفتح فرص اجتياز المباريات وذلك لتفادي إجراء امتحانات مختلف المعاهد في وقت واحد أو في أوقات متقاربة؟»



الأخ السيمو يتساءل عن الإجراءات الحكومية المتخذة لتفعيل استراتيجية التشغيل في أفق 2025

تساءل الأخ محمد السيمو عضو الفريق الحركي بمجلس النواب أول أمس الإثنين، في سؤال شفوي أتى حول إنعاش التشغيل موجه إلى وزير التشغيل والإدماج المهني، عن الإجراءات الحكومية المتخذة لتفعيل إستراتيجية التشغيل في أفق 2025، وعن العناوين الكبرى لهذه الاستراتيجية؟

كما تساءل الأخ السيمو في سؤال باسم الفريق الحركي بمجلس النواب عن الإجراءات المتخذة لتحقيق التقائية أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين بإستراتيجية التشغيل، والخطوات المتخذة للقيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها، وكذا التدابير المتخذة لوضع منظومة جهوية لإنعاش التشغيل؟